

لبنان يطبق شروط المانحين بدء تحقيق جنائي في المصرف المركزي

بدأ لبنان تنفيذ البند الرئيسي من مطالب المانحين بمباشرة تحقيق جنائي في المصرف المركزي لكشف التلاعبات سعياً منه للحصول على دعم يخفف أكبر أزمة اقتصادية كان سببها الأساسي الفساد والاختلال، حسب خبراء، داخل هذه المنظومة المصرفية ما يحتم ضرورة تفكيكها قبل المرور للإصلاح.

بيروت - أعلنت وزارة المالية اللبنانية بدء تحقيق جنائي في مصرف لبنان المركزي، استجابة لمطالب المانحين والذي سيتم من خلاله كشف المبالسات داخل النظام المصرفي الذي قاد البلاد إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة.

ووافقت الحكومة في يوليو على تعيين الفارين أند مارسل لإجراء التدقيق الجنائي، والذي يشمل عادة فحصاً دقيقاً للسجلات المالية للمؤسسات وقد يرصد أي إساءة استخدام للأموال. وبدء التدقيق واحد من متطلبات خارطة طريق فرنسية تحدد خطوات لضمان حصول لبنان على مساعدة دولية يحتاجها بشدة، وتساعد في إنهاء أزمة تمثل أكبر تهديد لاستقرار البلاد منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990.

وقالت الوزارة إن الخطوة الأولى ستكون تقديم الفارين "قائمة أولية بالمعلومات المطلوبة من مصرف لبنان" لوزير المالية في حكومة تصريف الأعمال غازي ورنسي، وقد خضع دور البنك لتمحيص دقيق منذ تفجرت الأزمة.

وتحت وطأة جبل من الديون، تعثر النظام المالي في لبنان في عام 2019 ومنعت البنوك عملاءها من الحصول على ودائعهم في حين راحت العملة المحلية تفقد قيمتها. وتختلف لبنان هذا العام عن سداد ديونه السيادية للمرة الأولى.

وتفاقت الأزمة جراء الانفجار القوي الذي وقع الشهر الماضي في مرفأ بيروت ودمر قطاعاً كبيراً من المدينة. وتوقفت هذا العام محادثات بشأن اتفاق مع صندوق النقد الدولي، تعتبر ضرورية لنيل مساعدة دولية أوسع، بعد أن استمرت لإسابيع قليلة فقط وذلك بسبب خلاف بين مصرف لبنان وبنوك تجارية وسياسيين على حجم الخسائر في النظام.

وقالت حكومة تصريف الأعمال الحالية، التي استقالت بعد انفجار المرفأ، إن التدقيق الجنائي سيظهر الشفافية لطماننة المانحين.

ودافع رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان منذ 27 عاماً، عن دور البنك قائلاً إنه حافظ على الاستقرار بينما كانت الحكومات المتعاقبة تزيد الديون. ورفض ما وصفها بشائعات عن أنه سيستقيل. وقال سلامة، في مقابلة مع شبكة "سي.إن.بي.سي"، الثلاثاء، إن أزمة البلاد ليست ناتجة عن القرارات والسياسة النقدية.

وأضاف أن احتياطات البلاد كانت تتزايد قبل أن تبدأ مشاكلها المالية وأن "السياسة النقدية كانت تملأ الفجوة للحفاظ على هذا البلد واقفاً على قدميه". ويعاني لبنان منذ فترة طويلة من أزمة اقتصادية، حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 حوالي 155 في المئة، ما يجعله ثالث أكبر بلد متقل بالديون في العالم بعد اليابان واليونان.

وقدقت الليرة اللبنانية أكثر من 80 في المئة من قيمتها مقابل الدولار في السوق السوداء بين أكتوبر ويوليو، وبلغ معدل البطالة في البلد أكثر من 30 في المئة في نهاية مايو.

وسبق أن كشفت الحسابات السنوية المدققة لمصرف لبنان المركزي أن حاكمه ضخم من قيمة أصوله عند مستوى اقترب من سبعة مليارات دولار قبل عامين، مما يسلب الضوء على مدى إسهام سياسة الهندسة المالية المتبعة في دعم اقتصاد البلاد.

ونالت البيانات المالية لعام 2018 تصديق إي.واي ودليلوث الشهر الماضي لكن مع تحفظات، ولم تخرج إلى العلن. وتظهر الحسابات أن المركزي ضيق دفاقره مع المساعدة في تمويل عجز حكومي دائم الاتساع، بما في ذلك تسجيل أصول بقيمة 10.27 تريليون ليرة (6.82 مليار دولار) تحت بند "رسم سكر عملة تحت حساب الاستقرار المالي".

وبحسب دفاقر الحسابات، فإن الحاكم رياض سلامة "يحدد بشكل سنوي المبلغ الذي يتعين تخصيصه من رصيد التزامات رسم سكر العملة لنفقات الفائدة المركبة وتكاليف مالية أخرى".

وتقيد أغلب البنوك المركزية رسم سكر العملة عادة بأرباح جنئي من طبع النقود، باعتبارها بند دخل، لكن مصرف لبنان المركزي يسجل الأرباح المتوقعة من رسوم سكر العملة تحت بند الأصول.

واتبع سلامة منذ توليه المسؤولية قبل 27 عاماً ما وصفه بـ "الهندسة المالية" لصيانة ملاءة المالية العامة للبنان وربط الليرة بالدولار الأميركي، وذلك عن طريق امتصاص الدولارات من البنوك المحلية بأسعار فائدة مرتفعة.

وفي تقرير صدر في أكتوبر الماضي، وصف صندوق النقد الدولي مصرف لبنان المركزي بأنه "كيفية الاستقرار المالي لكن الثمن هو تكثيف ارتباط البنوك بالدولة، مما يتسبب مخاطر على استقرار القطاع المصرفي ويضغط على ميزانيته العمومية مع حماية ربحية البنوك".

وظهر تقرير 2018 عدداً من الطرق المستخدمة لتضخيم حجم الأصول وتقليص التزامات مصرف لبنان المركزي، والتي تقول الحكومة وصندوق النقد، الذي يسعى لبنان للحصول على دعمه، إنها 50 مليار دولار في النطاق الأحمر. وفضلاً عن طريقة الحساب غير التقليدية لرسم سكر العملة، سجل المركزي أيضاً أرباحاً مفترضة على إقراض الحكومة.

وتشير البيانات إلى أن تكلفة الفائدة المدفوعة للبنوك عند معدلات بين عشرة وعشرين في المئة كانت تؤجل باستمرار في غضون ذلك، لتتراكم ديون هائلة مستقبلاً.

وتفيد المعلومات أيضاً بشراء البنك المركزي أنون خزائن من البنوك بعلاوة تحمّل غير مغطاة، مما يستوجب معاملتها تحت بند الالتزامات في ميزانية البنك المركزي العمومية.

وفضلاً عن طريقة الحساب غير التقليدية لرسم سكر العملة، سجل المركزي أيضاً أرباحاً مفترضة على إقراض الحكومة.

تزايد رهانات مصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية

نجاح الخطط رهين اكتشاف النفط الخام لسد النقص في السوق المحلية



الاستكشاف ركيزة أساسية

المنازوت، الذي يتم تحويله إلى منتجات بتروية". ورأى أن هذا الأمر سيؤدي إلى تخفيض واردات مصر من المنتجات البترولية، بما يخفف العبء عن الموازنة العامة، ويحسن من الاقتصاد المصري. وتابع أن "خطة مصر لتحقيق الاكتفاء الذاتي ستخرج، وهذا أمر واضح، ومصر ستحقق فعلاً اكتفاء ذاتياً، فهي تصدر وقود الفناات"، وتوقع أن تصدر خلال ثلاث سنوات البنزين للخارج، مشيراً إلى أن مصر في عام 2008 كانت تصدر مليون طن من البنزين لأوروبا.



مدحت يوسف

مصر تنفذ خطة لإحلال الغاز محل المنتجات النفطية

أما الدكتور رمضان أبو العلاء أستاذ هندسة البترول ونائب رئيس جامعة فاروس بمحافظة الإسكندرية، فرأى أنه من الصعب أن تحقق مصر الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية خلال المدة المعلنه.

وقال أبو العلاء إن "مصر ما زالت تستورد حتى الآن منتجات بتروية، ولا توجد في الأفق اكتشافات زيت خام، ومعظم المنتجات البترولية من الزيت الخام، إن كيف ستحقق مصر الاكتفاء الذاتي".

وأوضح أن "خطة الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الوقود والمستقات تعد خطة طموحة".

وأكد أن "تحقيق المزيد من الاكتشافات البترولية هو السبيل للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من المشتقات والوقود، لأن معدلات الاستهلاك في ارتفاع، والإنتاج المحلي الحالي لا يكفي لتلبية احتياجات السوق المصرية".

ومن المقرر أن توقع مصر قريباً على 12 اتفاقية مع شركات كبرى للتقيب عن النفط والغاز في شرق وغرب البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والصحراء الغربية، حسب تصريحات سابقة لوزير البترول.

ووقعت مصر في مايو الماضي بالأحرف الأولى على اتفاقيات مع ثلاث شركات أجنبية للتقيب عن البترول والغاز للمرة الأولى في البحر الأحمر. ووصل عدد الاتفاقيات البترولية التي أبرمتها مصر مع المستثمرين منذ يوليو 2014 وحتى يناير الماضي إلى 82 اتفاقية، باستثمارات حدها الأدنى حوالي 16 مليار دولار، لحفر 340 بئراً.

لكن وزير النفط الأسبق أسامة كمال قال إنه "من الممكن جداً أن تحقق مصر الاكتفاء الذاتي مع المزيد من الاكتشافات البترولية خلال العامين القادمين والتوسع في معامل التكبير".

وفي هذا الصدد، قال الخبير في قطاع النفط مدحت يوسف إن "مصر على الطريق الصحيح بتفنيدها خطة منتظمة وواضحة المعالم لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد البترولية".

ونسبت وكالة شينخوا ليوسف، وهو رئيس هيئة النفط الأسبق، قوله إن "الخطة جيدة جداً، لأنها لا تكفي فقط بإنشاء معامل تكرير، بل مرتبطة بمراكز الاستهلاك وشبكة خطوط الأنابيب والمستودعات الإقليمية الموزعة في أنحاء الجمهورية".

وأردف أن مصر تنفذ خطة لإحلال الغاز الطبيعي محل المنتجات النفطية، وبالتالي سينخفض معدل الاستهلاك السنوي لهذه المنتجات.

واستطرد أن "ثروة مصر تتركز أساساً في الغاز الطبيعي، والحكومة تعمل حالياً على الاستفادة من هذه الثروة، وبدأت بإحلال الغاز الطبيعي محل العديد من المنتجات البترولية الأخرى".

وحققت مصر بالفعل الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بعد اكتشاف حقل ظهر في البحر المتوسط، وتصدر الفائض، لكنها تستورد النفط الخام لتلبية احتياجاتها.

وتابع يوسف أن "أهم منتج تنطوق عليه هذه الخطة هو المنازوت، حيث يتم حالياً استخدام الغاز الطبيعي بدلاً منه في محطات توليد الكهرباء وفي العديد من الاستخدامات الصناعية، وبالتالي أصبح لدى مصر وفر كبير جداً من

يتزايد رهان مصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية من خلال تنمية المشاريع وتعزيز الاستكشافات، غير أن نجاح هذه الخطط حسب خبراء يظل رهين تحقيق اكتشافات النفط الخام الذي لا تزال تستورده لتغطية النقص المحلي.

القاهرة - تثير رهانات الحكومة المصرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية تساؤلات حول مدى فاعلية الخطة، حيث يتوقع خبراء أن تنجح الحكومة المصرية في تنفيذ خطتها، بينما يرى آخرون أن نجاح هذه الخطة رهين تحقيق اكتشافات للزيت الخام، الذي ما زالت مصر تستورده.

وكانت مصر قد أعلنت عن خطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية بحلول العام المالي 2021 - 2022، ثم عدلتها للعام 2022 - 2023، وتشمل هذه المنتجات البنزين والنافا والبوتاجاز والسولار ووقود الفناات والمنازوت والكبروسين.

وافتتح الرئيس عبدالفتاح السيسي قبل أيام مشروع إنتاج البنزين عالي الأوكتين بطاقة 700 ألف طن بشركة "انريك" في إطار هذه الخطة. ونفذت مصر سلسلة مشروعات لتكرير البترول ساهمت في تقليص كميات البنزين المستوردة بنحو 50 في المئة، مقارنة بالكميات المستهلكة قبل أربع سنوات، حين كانت تستهلك نحو 3 ملايين طن مقابل 1.5 مليون طن حالياً، حسب وزير البترول والثروة المعدنية طارق الملا.

وتجاوز حجم الاستثمارات التي تم إنفاقها وتنفق في قطاع البترول والثروة المعدنية 1.16 تريليون جنيه في حولي 159 مشروعاً، تم تنفيذ 115 مشروعاً، ويتم حالياً تنفيذ 44 مشروعاً آخر، حسب رئيس الحكومة مصطفى مدبولي.

15 مليار دولار قيمة الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

القاهرة - أعلن مسؤول مصري الأربعاء أن حجم الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بلغ نحو 15 مليار دولار في مجالات مختلفة، وذلك من خلال استفادتها من شبكة طرق قومية وأنفاق التوصل، وهو ما جعلها أحد أهم النوافذ الاستراتيجية في التبادل التجاري بين مصر ودول الإقليم.

وتابع أن المنطقة الاقتصادية متنوعة جغرافياً واستثمارياً، ولديها من المقومات والميزات ما يساعدها على توفير مناخ استثماري جيد وبيئة أعمال صالحة للمشروعات المختلفة، كما أنها تتميز بسهولة الوصول إلى الأسواق العالمية ليس فقط من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي لكن أيضاً عبر اتفاقيات التجارة الحرة مع الكثير من الدول، ما يجعلها بوابة للسوق الأفريقية والشرق الأوسط.

وأكد زكي أن المنطقة الاقتصادية لديها قطاعات صناعية حيوية تبلغ 25

وتنوع جغرافياً واستثمارياً، ولديها من المقومات والميزات ما يساعدها على توفير مناخ استثماري جيد وبيئة أعمال صالحة للمشروعات المختلفة، كما أنها تتميز بسهولة الوصول إلى الأسواق العالمية ليس فقط من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي لكن أيضاً عبر اتفاقيات التجارة الحرة مع الكثير من الدول، ما يجعلها بوابة للسوق الأفريقية والشرق الأوسط.

وأكد زكي أن المنطقة الاقتصادية لديها قطاعات صناعية حيوية تبلغ 25

وتنوع جغرافياً واستثمارياً، ولديها من المقومات والميزات ما يساعدها على توفير مناخ استثماري جيد وبيئة أعمال صالحة للمشروعات المختلفة، كما أنها تتميز بسهولة الوصول إلى الأسواق العالمية ليس فقط من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي لكن أيضاً عبر اتفاقيات التجارة الحرة مع الكثير من الدول، ما يجعلها بوابة للسوق الأفريقية والشرق الأوسط.

وأكد زكي أن المنطقة الاقتصادية لديها قطاعات صناعية حيوية تبلغ 25



بداية انكشاف المستور